

عبد الرحمن عيسى | Abdirahman Issa *

الانتقال الديمقراطي في الصومال وتأثير الشباب فيه

Democratic Transition in Somalia: Somali Youth as Influencers

” تهدف الدراسة إلى فهم أعمق وقراءة مستفيضة لدور الجيل الشاب في إسقاط النظام العسكري في الصومال، وفي الوقت نفسه، تفحص إمكانيات هذا الجيل في إحداث الانتقال الديمقراطي المنشود. وقد لجأت الدراسة إلى الاستعراض التاريخي لتطورات الأوضاع في الصومال منذ سقوط النظام العسكري عام 1991، وصولاً إلى فوز محمد عبد الله فرماجو بانتخابات الرئاسة عام 2017. وقد رأت الدراسة، من خلال التجربة الصومالية، أن الجيل الشاب يقوم بدور فاعل في صياغة الانتقال الديمقراطي، وذلك بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية في مختلف الهيئات والتنظيمات التي ينضوي فيها، بالضرورة أو الاختيار، ويتمتع بحيوية ومرونة في بلورة الآراء والأفكار لوضع الحلول للقضايا والمشكلات التي يعيشها.

كلمات مفتاحية: الصومال، أرض الصومال، الانتقال الديمقراطي، فرماجو.

This study seeks to find a deeper and more complete understanding of how Somali youth played a role in bringing down Somalia's junta led by Mohammed Said Barre in 1991. Equally, the author seeks to understand the prospects for that same generation in bringing about a desired democratic transition to their country. In making these arguments, the author relies on a largely qualitative methodology to unravel the development of events in Somalia. The study argues that Somali youth have a vital role to play in formulating a democratic transition in their country. The author further concludes that democracy represents remains one of the main hopes and aspirations for Somali youth, in their bid to overcome the traditional power structures, which have previously hindered their progress.

Keywords: Somalia, Somaliland, Democratic Transition, Farmajo.

مقدمة

أصدقاء الأمس، على أساس عشيرة كل من الرجلين، حتى وصل عدد الميليشيات إلى أكثر من تسع ميليشيات، كانت منضوية جميعها تحت لواء معسكري عديد ومهدي للذين كانا يمثلان أكبر عشيرتين من عشائر "الهوية" التي أصبحت العشيرة المسلحة الوحيدة في العاصمة.

في خضم هذه الأجواء العاصفة، أعلنت "صومالي لاند" انفصالها عن بقية البلاد في 18 أيار/ مايو 1991، متذرة بأنها استعادت استقلالها، وفُضت شراكتها مع جمهورية الصومال من جانب واحد. وقالت إنها تنأى بنفسها عن الصراع المحتدم في مقديشو، تاركة الحريق الذي كان يشتعل من دون أن تتدخل، معتبرة نفسها جمهورية مستقلة بذاتها، وإن لم يعترف بها أحد حتى اليوم. ولم تتوقف الفوضى في العاصمة، حتى عقد مؤتمر عرتا الذي وضع حدًا للفوضى، وأرسى دعائم الدولة الصومالية من جديد. ولم تشارك "صومالي لاند" في هذا المؤتمر⁽²⁾.

ويمكن عزو سقوط النظام العسكري في الصومال إلى أسباب داخلية وخارجية؛ أبرزها: احتكار السلطة وغياب الديمقراطية، والفشل في التنمية المستدامة وإنهاء الفقر أو الحد منه، وانتهاج سياسة خارجية متهورة، وهذا ما عجل بانهيار النظام العسكري في الصومال، وحل الجيش الصومالي الذي وُصف حينها بأنه جيش محمد سياد بري. وقد أسهم ذلك في شل قدرة الدولة على الحماية والبقاء. وبحل الجيش، فقد الصومال أحد أعمدة الثبات الأساسية للدولة حتى يومنا هذا، ولم يخرج من دوامة العنف والفقر والجهل؛ فقد انخرطت الفصائل المسلحة التي أسقطت النظام العسكري في تصفية حسابات في ما بينها، وسلكت سلوك النظام، أو أسوأ منه، في سباق من أجل السلطة والنفوذ، منصرفة عن أي إمكانية للتوافق على بناء دولة ديمقراطية حرة، تستجيب لما ثارت من أجله الجماهير الصومالية، وهو رفع الظلم والتهميش.

جاء سقوط النظام العسكري بأيدي مجموعة من الجبهات العشائرية المتحالفة، ومثل الشباب وقود هذه الجبهات التي قوّضت مؤسسة الجيش الصومالي. وكان الجيش قد تضععت قواه إثر هزيمته في عام 1977 على أيدي الإثيوبيين الذين وجدوا دعمًا من الكتلتين الشرقية والغربية حينئذ، فأدى هذا الضعف في نهاية المطاف إلى وصول الجبهات العشائرية إلى السلطة في عام 1991. وأفضت حالة الفوضى إلى انهيار مؤسسات الدولة نهائيًا؛ فالقوى العشائرية كانت، بعكس الجيوش النظامية، غير منضبطة، وهذا ما أدى إلى تفشي حالة من الرعب والخوف في البلاد، وفي العاصمة على وجه

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق وقراءة مستفيضة لدور النخب الشابة في إسقاط النظام العسكري في الصومال، كما تدرس إمكانيات هذه النخب في إحداث الانتقال الديمقراطي المنشود وترسيخ النظام الديمقراطي. وتستخدم المنهج الوصفي لتحليل الأحداث وتفكيك ملاساتها وتقريبها للقارئ لفهم طبيعة الانتقال السياسي، ممزوجًا بالمنهج التاريخي الذي يسرد تسلسل الأحداث، إلى جانب مقارنة المرحلة الراهنة، واستطلاع آفاق المستقبل. وسيتم هذا من خلال طرح الأسئلة التالية: ما الأسباب الجذرية لسقوط الحكومة المركزية في عام 1991؟ وهل يُعزى سقوط النظام إلى عامل جيلي؟ وما مدى فاعلية المكون النخبوي الجيلي اجتماعيًا وسياسيًا؟ وكيف تحوّل جيل الشباب إلى أداة للتخريب؟ وما دور التدخل الخارجي؟

أولاً: سقوط النظام العسكري وسنوات الحرب الأهلية

استولى العسكر على مقاليد الحكم في الصومال عام 1969، مطيحين النظام المدني الفتّي. وبذريعة محاربة الفساد والظلم الاجتماعي، جرى تعليق العمل بالدستور، وبذلك انتهت الجمهورية الأولى التي أُسست بفضل نضال الشباب الصوماليين غداة الاستقلال في عام 1960. وتعهد العسكر بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الفرد، إلا أن هذه الوعود قد تبخرت؛ فقد ساء مستوى المعيشة عما كان عليه قبل الانقلاب، وتعاطم اعتماد الدولة على المعونات الخارجية، وتدهورت حالة الحريات العامة والكرامة الإنسانية تدهورًا فاضحًا، حتى ثارت فئات الشعب ضد هذا النظام الذي واجههم بالقمع والتخويف والتشريد على عادة الأنظمة الشمولية الاستبدادية. وفي النهاية سقط النظام العسكري تحت وطأة ضربات الجبهات المتمردة⁽¹⁾.

سقط النظام في 21 كانون الثاني/ يناير 1991، ودخلت جبهة المؤتمر الصومالي الموحد العاصمة. وسرعان ما تم تنصيب علي مهدي محمد رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وذلك في مؤتمر جيبوتي الأول، عقب سقوط النظام مباشرة. إلا أن ذلك لم يُرق للقائد العسكري للجبهة، الجنرال محمد فارح عديد الذي رفض رئاسة مهدي للبلاد، معتبرًا نفسه الأحق بالرياسة، وهذا ما أدى إلى اندلاع معارك طاحنة في العاصمة بين

1 عبد القادر جولي، "تطورات الأزمة السياسية في الصومال"، في: مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الأول 2013-2014 (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2014)، ص 65.

2 سمية عبد القادر، "إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم منطقيًا"، مجلة عمران، العدد 20 (2017)، ص 5.

ثانيًا: الملامح الفكرية لمراحل الانتقال السياسي

بعد سقوط النظام العسكري واندلاع الحرب الأهلية العشائرية، برز إلى السطح اتجاهان متصارعان: هما اتجاه الحركات الإسلامية، والاتجاه المدني. وكانت الغلبة للاتجاه الإسلامي في أغلب الأوقات، لكونه الأكثر تأهيلاً وموارد وقدرةً على استقطاب الجماهير، كما أنه كان الأقرب إلى الشارع، بحكم هيمنته على المؤسسات الاجتماعية بعد سقوط النظام العسكري، وهيمنة الفئات الشبابية على قياداته الميدانية. وستعرض في الجزء القادم هذين الاتجاهين.

1. الاتجاه الإسلامي

أ. تجربة المحاكم الإسلامية

ظهرت المحاكم الإسلامية ملء الفراغ، وتعويضاً عن غياب النظام والقانون بعد أن تهاوت عرى الدولة، وبعد أن ضاق الأهالي ذرعاً بالفوضى وانعدام الأمن. وقد ضمت المحاكم عناصر متنوعة من علماء وفقهاء، ووجهاء عشائر، إضافة إلى رجال أعمال بارزين في العاصمة، أنفوا الخضوع لنفوذ قادة الميليشيات وأمراء الحرب الذين كانوا يفرضون إتاوات على السكان.

لم تتبلور المحاكم الإسلامية في هيئتها الأخيرة إلا بعد إنشاء اتحاد المحاكم الإسلامية الذي سبقته بضع محاولات، قاد أولها الشيخ الصومالي الأزهري، محمد معلم حسن، وذلك عقب انهيار النظام العسكري مباشرة عام 1991. وتم إنشاء محكمة شرعية سُميت محكمة هرسيد، أي الرائدة، بحي ورطيغلي، جنوب مقديشو، بالتعاون مع الوجهاء وشيوخ العشائر. لكن عديد قضى عليها؛ إذ عدّها خطوة لإضعاف نفوذه، وكان وقتها هو المسيطر على جنوب العاصمة. شن عديد هجوماً بالصواريخ على مقر المحكمة بلا تمييز بين الحشود المجتمعة؛ فقتل عدد منهم، وتفرق الباقون، وهكذا أجهضت أول محاولة لإنشاء محكمة إسلامية في مهدها⁽⁵⁾.

واستمرت المحاولات؛ فبعد عام من القضاء على محكمة هرسيد، أُسست محكمة حمانديد في عام 1992، في حي المدينة، وهو أكبر أحياء مقديشو. ولم تعمر هي الأخرى أكثر من بضعة أشهر. لكن أول محكمة ناجحة ظهرت مع بداية عام 1994؛ إذ أُسست محكمة شرعية على أساس عشائري في الشطر الشمالي من العاصمة، وعُيّن الشيخ علي محمود، الشهير بعلي طيري، رئيساً للمحكمة،

التحديد؛ حيث تواصلت عمليات السلب والنهب والقتل، في ظل عجز قادة الميليشيات عن وقف هذه الأعمال؛ فحالة اللانظامية جعلت التراتب العسكري سائلاً بلا وضوح لخطوط المسؤولية، فلا يُعرّف من هو القائد، وإن عُرِف فلا تُتبع أوامره وسلطته. وتضخمت الأطماع العشائرية عند الوصول إلى السلطة، وسعى الجميع إلى تحصيل أكبر نصيب فيها، زاعمين أنهم كانوا الأكثر استبسالاً في إسقاط النظام السابق.

وأدى إنكار بعض الفصائل وجود البعض الآخر ونفوذه إلى حالة التنافر، وتكررت الاشتباكات المسلحة بين الميليشيات من أبناء العمومة، وبينها وبين غيرها من العشائر الأخرى. وكان الأمر أشبه بمعركة صفرية، نما معها شعور الشعب الصومالي والمجتمع الدولي بأن النخب عاجزة عن تهدئة الأوضاع، ومهدت الطريق لتدخل قوات خارجية لها أجنداتها، فزادت الأمور تعقيداً.

وبعكس الدول الأخرى التي تفادت الانهيار الكامل، ونجحت في استمرار النظام، وإن لم تنجح في خلق ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة، مثل إثيوبيا وكينيا والسودان، لم يستطع الصومال الحفاظ على هيكل الدولة، ودخل في نفق مظلم من الحرب الأهلية واللجوء والتشرد والإرهاب والقرصنة، بين عامي 1991 و2000. خلال هذه الفترة، أضحى اسم الصومال مرادفاً لفشل الدولة على ألسنة الخبراء والمحللين، وابتاتوا يحذرون الدول الأخرى من "نموذج الصوملة".

تزامن انهيار النظام العسكري في الصومال مع انهيار النظام الإثيوبي، إلا أن الفرق بين الحالتين تمثل بتداعي مؤسسات الدولة في الصومال الذي عانى أزمة هوية⁽³⁾ بين الانتماءات العربية والأفريقية والإسلامية، وذلك بعكس إثيوبيا التي أنقذت نفسها من وحل الفوضى بفضل هويتها الواضحة، وبما حازته من دعم دولي لم يسمح لدولة في مكانتها بالانهيار. ولم يسمح المجتمع الدولي كذلك بتفكك كينيا في عام 2007 عقب النزاع على نتائج الانتخابات، فتدخلت إيجابياً لحل هذه الأزمة الخطيرة. أما في الصومال، فقد زاد التدخل الذي قاده الولايات المتحدة الأميركية الأمور تعقيداً⁽⁴⁾.

3 عبد الرحمن عيسى، "الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي والإفريقي"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 8 آذار/ مارس 2016، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/n429wa>

4 لو أردنا أمثلة إضافية، فمثال السودان واضح؛ إذ كاد أن ينزل في الفوضى العارمة مرتين: الأولى حين فشل غزو المرتزقة في عام 1976؛ إذ كانت الخلافات والشكوك بين الفقاء السياسيين شديدة الوطأة، لكن الغزو باء بالفشل بسبب يقظة السودانين ووعيهم. وكانت المرة الأخرى حينما اندحرت قوات خليل إبراهيم على مشارف أم درمان في عام 2008، وكان جل قواته من ولاية واحدة، وربما قبيلة واحدة من قبائل السودان الحدودية، ولو أنها تمكنت من الوصول إلى السلطة لكان ذلك كفيلاً بانهيار السودان. انظر: معتصم الأمين، "من أسباب انهيار الدولة في الصومال (1)"، سودارس، نقلاً عن صحيفة الرأي العام، 2010/7/30، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/yKM6sz>

5 عمر إيمان أبو بكر، تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص 60.

الشعب الصومالي باسم الجهاد، حينما تمكنت الجماعة من بسط سيطرتها في عام 1992 على مدينة بوصاصو الواقعة في منطقة شمال شرق الصومال المعروفة بـ "بونتلاند" حالياً، وبذلك فقدت ثقة الناس. وصادف ذلك إطلاق سراح العقيد عبد الله يوسف أحمد من معتقلات إثيوبيا بعد سقوط نظام منغستو، ليصبح حاكماً لولاية "بونتلاند" ورئيساً للجمهورية. وحين أراد العقيد عبد الله يوسف أحمد تشكيل إدارة محلية من الأهالي في مدينة غارووي وعقد اجتماعات مع الأهالي، انتبه الاتحاد الإسلامي لتحركات العقيد مع الأعيان، فطوّقوا الاجتماع، وقبضوا على المؤتمرين. لكن بعض الجنود ثاروا ضد الاتحاد الإسلامي من منطلق عصبية قبلية، وانتفضت العشائر من مدينة جالكعيو، مسقط رأس عبد الله يوسف أحمد، فاضطر الاتحاد الإسلامي إلى إطلاق سراح الوجهاء والأعيان. وشن العقيد عبد الله يوسف أحمد هجوماً على قوات الاتحاد الإسلامي، ونجح في طردهم من مدينة بوصاصو، بعد معارك عنيفة. وهكذا فشلت تجربة أخرى من تجارب الإسلاميين في الحكم⁽⁹⁾.

وقفت التنظيمات التي تحمل فكر جماعة الإخوان المسلمين، وتزعم تمثيلها الإسلام الوسطي المعتدل، في مواجهة مع التيار السلفي الذي تصفه بالتشدد والحرفية. وكانت هذه التنظيمات سريعة التمايز، سهلة الالتقاء إذا دعت الحاجة، ولا توجد فواصل منهجية بين الطرفين سوى ما رسخه شيوخ الحركة من مسارات في التحرك والولاء والقواعد المالية والاتصالات الخارجية⁽¹⁰⁾.

وداخل التيار السلفي في الصومال، تنضوي أطراف عدة؛ منها جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة، وهي تنظيم كبير لكنه هش، يوحد الانتماء السلفي والإيمان بضرورة العمل الجماعي المنظم بقيادة رموز دعوية ذات تأثير كبير في الساحة الصومالية؛ ومنها السلفية اللاتنظيمية التي يجمعها رفض العمل الجماعي في إطار تنظيمي؛ وكذلك التيار المسلح الذي يُنعت باسم "السلفية الجهادية" غالباً - ومنه حركة الشباب المجاهدين - وحين يتخلى عن العنف، سيمثل مخزناً طبيعياً لجماعة الاعتصام⁽¹¹⁾.

2. الاتجاه المدني

تقدمت النخب الشابة بمبادرات غايتها إنهاء الانقسام العشائري والأيديولوجي، والحد من العنف وانتشار التسليح في أوساط الشباب،

واستطاع بسط نفوذها على أجزاء واسعة من شمال العاصمة، مستعيناً بالمليشيات التي كوّنّها. وقد نفّذت أحكاماً مختلفة على عدد كبير من السكان، حتى عام 1997، حينما خاض الزعيم القوي آنذاك، علي مهدي محمد، صراعاً ضدها، وتمكّن من القضاء عليها، وتفكيك أجهزتها القضائية والتنفيذية بدعم من الحكومة الإثيوبية⁽⁶⁾.

خلال عقد واحد، كانت تجربة المحاكم الإسلامية في العاصمة مقديشو تحظى بثقة شعبية؛ لقيامها بالفصل في المنازعات، وفرض الأمن. وظلت هذه المحاكم جهداً أهلياً انفرادياً، موزعاً عشائرياً، لا تُظلم مظلة جامعة، إلى أن ظهرت حكومة عبد الله يوسف أحمد عام 2004، وهي التي استقرت في مدينة بيدوا بعد رفض زعماء الحرب النافذين قيامها في مقديشو، وقد اعتبر المسلمون أيضاً هذه الحكومة خطراً على نفوذهم، وناصروها العداء. في الوقت ذاته، بدأ أمراء الحرب الهجوم على قادة المحاكم الإسلامية، وأسسوا تحالفاً أطلقوا عليه تحالف إعادة السلم ومحاربة الإرهاب، واختطفوا بعض الإسلاميين، وسلموهم للولايات المتحدة على أنهم إرهابيون. ومن هنا بدأ الصدام المسلح بين أمراء الحرب المسيطرين على العاصمة وقادة المحاكم الإسلامية⁽⁷⁾.

لكن هذه المواجهة أسفرت عن هزيمة أمراء الحرب بعدما فقدوا ثقة الشعب من جراء ممارساتهم. وفاجأت هذه النتيجة قادة المحاكم أنفسهم قبل المجتمع الدولي. وقد نجحت المحاكم الإسلامية في السيطرة على العاصمة، وتم تشكيل اتحاد للمحاكم الإسلامية، بوصفه كياناً موازياً للدولة، فُيُض له أن يبسط سيطرته الكاملة على وسط البلاد وجنوبها في فترة وجيزة، بينما بقيت مدينة بيدوا مقراً للحكومة الانتقالية الاتحادية. وحاولت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية، بسوء حساباتها لموازن القوى، طمس حكومة عبد الله يوسف أحمد الذي أبدى استعداداته الكامل للتفاوض مع اتحاد المحاكم الإسلامية واقتسام السلطة معه، وبالفعل جرت مفاوضات بين الجانبين في الخرطوم برعاية جامعة الدول العربية، وكادت أن تصل إلى تفاهات لولا أن فصيل حركة الشباب المجاهدين المنضوي تحت اتحاد المحاكم الإسلامية أفضل الاتفاق، واندلعت الاشتباكات بين الجانبين على نحو سمح بتدخل القوات الإثيوبية لصالح الحكومة الانتقالية الفدرالية، والقضاء على كيان اتحاد المحاكم الإسلامية⁽⁸⁾.

ب. اتجاه الحركات الإسلامية

حكم ضيق الأفق المشهد الحركي؛ فالتيار السلفي الذي مثلته جماعة الاتحاد الإسلامي سابقاً دخل معركة غير محسوبة العواقب مع

9 المرجع نفسه، ص 72.

10 محمد عمر أحمد، "الإسلاميون في الصومال: سياق على المراكز"، الجزيرة نت، 2012/12/18، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/RwTyeq>

11 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه، ص 79.

7 المرجع نفسه، ص 119.

8 المرجع نفسه، ص 54.

الإصلاح، فرع الإخوان المسلمين في الصومال، وإن كان المراقبون يرونه قريباً من فرع الدم الجديد الذي انشق عن جماعة الإصلاح. وأخيراً، فاز محمد عبد الله فرماجو، في الدورة الانتخابية لعام 2017.

بعد التصديق على الدستور المؤقت للبلاد في آب/ أغسطس 2012 من طرف الجمعية التأسيسية للدستور المكوّنة من 825 شخصاً يمثلون كل شرائح المجتمع، وانتخاب حسن شيخ محمود رئيساً دستورياً في 10 أيلول/ سبتمبر 2012 بوصفه أول رئيس يُنتخب في أرض الوطن منذ انتخابات عام 1967، تحفز الجميع لتأمين مراكز ومواقع في خريطة السلطة في الصومال. وشهدت الساحة الصومالية حراكاً في كل الصعد؛ استغلالاً لأجواء الحرية وارتفاع الأمل في عودة الصومال إلى جادة الاستقرار والازدهار الاقتصادي، مستفيداً من زخم الربيع العربي الذي أيقظ الشعوب، وشجعها على تشكيل مؤسسات مجتمع مدني، وإنشاء أحزاب سياسية كانت غالبيتها ذات خلفيات دينية.

رابعاً: مؤتمرات المصالحة الصومالية

منذ إطاحة النظام العسكري بقيادة محمد سياد بري في عام 1991 حتى عام 2008، عُقد نحو 20 مؤتمر مصالحة خارج الصومال، إلى جانب عشرات المؤتمرات التي عُقدت في الداخل بين العشائر الصومالية، ولم ينجح معظم هذه المؤتمرات في إيقاف شلال الدم وإنهاء الصراعات القبلية على السلطة والثروة، ولم تصمد نتائجها طويلاً. ومن أبرز هذه المؤتمرات: مؤتمر جيبوتي الأول عام 1991؛ ومؤتمر أديس أبابا عام 1993؛ ومؤتمر نيروبي عام 1996؛ ومؤتمر سودري عام 1997؛ ومؤتمر القاهرة عام 1997؛ ومؤتمر عرتا عام 2000؛ ومؤتمر إلدوريت بين عامي 2002 و2004؛ ومؤتمر جيبوتي الثاني عام 2008⁽¹³⁾.

وكان أنجح هذه المؤتمرات ثلاثة؛ هي: مؤتمر عرتا بجيبوتي الذي يعد اللبنة الأساسية لإعادة الدولة الصومالية إلى مسارها الصحيح، ومؤتمر إلدوريت بكينيا الذي اعتمد النظام اللامركزي (الفدرالية) أساساً للحكم، ومؤتمر جيبوتي عام 2008 الذي نجح في التوفيق بين نظامي الحكومة الوطنية الانتقالية والحكومة الاتحادية الانتقالية.

يُعد أساس الانتقال الديمقراطي مؤتمر عرتا بجيبوتي عام 2000 الذي أعلن ميلاد الجمهورية الثالثة، على أنقاض الجمهورية الثانية في عام 1991، إثر اندلاع الحرب الأهلية الطاحنة. وفي عرتا، انتُخب صلاصلا على رأس الحكومة الوطنية الانتقالية، إلا أن هذه الحكومة قد مُنيت بالفشل؛ لانتهاجها المركزية في نظام الحكم، وعدم ملاءمة ذلك لواقع التمزق

وإنشاء المؤسسات التعليمية التي حققت الكثير من الإنجازات في تثقيف الشباب وتعليمهم الأكاديمي والمهني⁽¹²⁾. ومع أنه لا توجد تيارات مدنية منظمة في الصومال، فقد ظلت السلطة فيه سجالاً بين التيارين المدني والإسلامي. وذلك مرجعه إلى عاملين: ثقافة العشيرة السائدة في السياسة الصومالية؛ وتأثير المجتمع الدولي المتوجس من نوايا "الإسلاميين".

”

تقدمت النخب الشبابية بمبادرات غايتها إنهاء الانقسام العشائري والأيديولوجي، والحد من العنف وانتشار التسلم في أوساط الشباب، وإنشاء المؤسسات التعليمية التي حققت الكثير من الإنجازات في تثقيف الشباب وتعليمهم الأكاديمي والمهني

“

وبعكس التيار المدني، فإن التيار الإسلامي قوة فاعلة على أرض الواقع في جميع أنحاء البلاد، وتحظى بمقدرة كبيرة جعلتها تسيطر على قطاعات التجارة والتعليم والاتصالات وغيرها، وإن عابته قلة التجربة السياسية وغياب الرؤية الواضحة لرسم الإستراتيجيات للمستقبل. وهناك محاولات حثيثة لتشكيل أحزاب سياسية مرجعيتها الدستور والقوانين النازمة للعبة السياسية، من دون تبني العلمانية التي تعني الفصل التام بين الدين والدولة؛ فالتيار المدني يحاول جاهداً تثبيت نفسه على الأرض وسحب البساط من الإسلاميين.

ثالثاً: مسار الانتقال الديمقراطي

يمكن تتبع المسار الانتقالي منذ بداية القرن الحالي؛ ففي مؤتمر عرتا بجيبوتي عام 2000 الذي شهد اقتراعاً على رئاسة البلاد، فاز عبد القاسم صلاصلا حسن، المدعوم من الإسلاميين، على خصمه، عبد الله أحمد عدو، ممثل التيار المدني. كان فوز صلاصلا مدوياً على نحو أثبت قوة الإسلاميين في الساحة الصومالية. وفي مؤتمر إلدوريت - إمباغاثي بكينيا، عام 2004، فاز التيار المدني بقيادة عبد الله يوسف أحمد برئاسة البلاد، وخسر صلاصلا. وفي دورة عام 2008، عاد الإسلاميون إلى الحكم بفوز شريف شيخ أحمد بالرئاسة، كما حافظوا على السلطة في دورة عام 2012 أيضاً برئاسة حسن شيخ محمود الذي نفى انتماءه إلى جماعة

13 "المصالحة الوطنية الصومالية: قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، شوهدي في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/95tiHe>

12 من رواد هؤلاء النخب شاب اسمه محمد علي أحمد، عُرف باسم "المن"، رفع شعار "إرم السلاح وارق القلم"، ودعا إلى التعليم قبل أن يغتاله مشبهوه، اتهموه بنشر ثقافة منافية للدين والقيم المجتمعية. وبعد هذه الحادثة خلت الساحة للإسلاميين.

الصومال مؤسساته الدستورية لتمثيله في المحافل الدولية والإقليمية بعد غياب عن الساحات الدولية لعقد من الزمان من جراء الحرب الأهلية ومآسي اللجوء والمجاعة والإرهاب. والواقع أن مبدأ المحاصصة كان من أهم أسباب تخلف الصومال عن ركب التقدم والحضارة والنهوض الذي لحق به جيران الصومال في منطقة القرن الأفريقي، فضلاً عن العالم المتحضر في الفترة الأخيرة؛ ولا سيما قاعدة 4.5 المعمول بها في اقتسام المناصب السياسية، وهي التي تخالف أبسط مبادئ حقوق الإنسان والعدالة، بتكريسها اختيار الشخص غير المناسب⁽¹⁵⁾.

كانت العقبة الكبرى التي واجهت الوفود في مؤتمر عرتا في جيبوتي هي الاتفاق على كيفية تأسيس برلمان وطني، وآلية اختيار أعضاء البرلمان، وإيجاد معيار لهذا. وثار الجدل: هل يؤسس برلمان على معيار مناطقي وفق تقسيمات المحافظات الـ 18 ونواحيها المعروفة؟ أم يُختار على أساس عشائري؟ وبعد جدل طويل كاد أن يُفشَل المؤتمر، تم التوصل إلى تسوية تمنح 4 كتل عشائرية كبيرة؛ هي: الدر، والدارود، والهوية، والدغل والمرفلي، حصصاً متساوية من مقاعد البرلمان، بمقدار 61 مقعداً لكل منها، بينما تحصل الكتلة الخامسة - وهي تجمع الأقليات غير المنتمة إلى أي من الكتل الأربع المهيمنة - على نصف حصة، بمقدار 31 مقعداً. وبهذا يصبح مجموع المقاعد البرلمانية 275 مقعداً.

هدف مهندسو هذه القاعدة إلى أن ينحصر تطبيقها في اختيار البرلمان، وعلى نحو مؤقت، إلى حين اكتمال بناء مؤسسات الدولة واستعادة الأمن، وبما يمكن من إجراء إحصاء سكاني شامل، وتشكيل الأحزاب السياسية، وإنشاء الدوائر الانتخابية، ومن ثم تنظيم الانتخابات. لكن تطبيق هذه القاعدة استمر أكثر من 15 عاماً، وتوسع تطبيقها على نحو جنوني لتشمل جميع المناصب السياسية، بل حتى اختيار الفنيين على حساب الكفاءة ومبدأ تساوي المواطنين وتكافؤهم في الحقوق والواجبات. وفي وقت لاحق، تعهدت القيادات الصومالية بإلغاء قاعدة المحاصصة العشائرية، وإعداد خريطة طريق للفترة 2016-2020، لتكون بداية لتصحيح المسار السياسي، والتحرر من قيود هذه المحاصصة التي جمّدت فرص جيل كامل في المشاركة في صنع حاضره ومستقبله.

2. الجيل الشاب وتحديات الديمقراطية

ظل الشباب رقماً صعباً في السياسة الصومالية منذ ما قبل الاستقلال؛ حينما أسس 13 شاباً صومالياً، كلهم دون سن 30 عاماً، من مختلف

السياسي والاجتماعي في البلاد، بعد عقد من التناحر العشائري، إضافة إلى توجس المجتمع الدولي من انتماء الرئيس نفسه إلى جماعة الإصلاح. وبعد فشل هذه الحكومة، اجتمع الصوماليون في إلدوريت بكينيا. واستمر هذا المؤتمر عامين تقريباً، حتى تمخض عن توافقات حول تبني فكرة اللامركزية في الحكم. وبالفعل، انتُخب عبد الله يوسف أحمد رئيساً للبلاد، ليشكل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وسجلت هذه الحكومة نجاحات محدودة وإخفاقات كثيرة، حتى إن الرئيس عبد الله يوسف أحمد أُجبر على الاستقالة قبل نهاية ولايته بنحو عام.

بعدها، اجتمع الصوماليون مرة أخرى في جيبوتي، وانتُخب شريف شيخ أحمد رئيساً للبلاد. وقد نجح نسبياً في قيادة البلاد، بإنهاء المرحلة الانتقالية، وكتابة دستور مؤقت، وانتخاب رئيس الجمهورية في داخل الوطن، هو الرئيس حسن شيخ محمود الذي تولى زمام القيادة، وشكّل الولايات الاتحادية (الفدرالية)، كما طوّر نظام الانتخاب إلى نظام شبه مباشر، بعد تشكيل الغرفة الثانية للبرلمان الاتحادي. وقام، كذلك، بتقليص دور شيوخ العشائر. وقد يسّرت هذه التغييرات المتسارعة انتخاب الرئيس محمد عبد الله فرماجو الذي حظي بتأييد عارم من فئات الشباب؛ أملاً في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي⁽¹⁴⁾.

خامساً: التحديات في طريق الانتقال السياسي

تواجه الديمقراطية الوليدة في الصومال تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية واجتماعية، تعترض طريقها لخلق مجتمع مدني يحترم الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. وتزداد التحديات تعقيداً بفعل العولمة، والتدخلات الأجنبية بفعل المصالح المتباينة للدول، وتعقد الصراعات الدولية، وانتشار الإرهاب والجرائم المنظمة والهجرة غير الشرعية. وسنركز في هذا الجزء على أسلوب المحاصصة في توزيع المناصب السياسية، وعلى جيل الشباب وتحديات الديمقراطية.

1. المحاصصة عقبة على طريق الانتقال الديمقراطي

بدأ تطبيق مبدأ المحاصصة العشائرية في الصومال رسمياً في مؤتمر المصالحة الصومالية بعرتا عام 2000، وهو الذي أسس لاستعادة

15 عبد الرحمن عيسى، "أزمة السياسة في الصومال (9)", شبكة الشاهد، 2015/10/24، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/oKJJQn>

14 عبد الرحمن عيسى، "قراءة في المشهد السياسي والانتخابي في الصومال: تطلعات وتوقعات"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، شوهد في 2018/5/24، في: <http://bit.do/egNDy>

واستعداد المجتمع لتمكين الشباب لتحقيق هذه المطالب، والإجراءات والخطوات اللازمة لتلبية هذه المطالب؛ إذ إن العلاقة بين الشباب والمجتمع هي تفاعلية تبادلية، تحركها المبادرة من أحد الطرفين تجاه الآخر، وتنبعث من إيمان كل منهما بأنه يؤدي استحقاقاً للآخر، وفقاً لقاعدة نيل الحقوق مقابل أداء الواجبات⁽²⁰⁾.

سادساً: دور الشباب في فوز الرئيس فرماجو

دخل الصومال مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي في الثامن من شباط/ فبراير 2017 بانتخاب محمد عبد الله محمد فرماجو رئيساً جديداً لجمهورية الصومال الفدرالية، بعد حملة انتخابية حامية الوطيس، ربما لم يشهد الصومال لها مثيلاً في تاريخه السياسي.

فور إعلان فوز فرماجو، وإقرار الرئيس المنتهية ولايته، حسن شيخ محمود، بهذا، انطلقت مسيرات شعبية عفوية واسعة، واحتفالات عمّت معظم مدن الصومال، كما انتشرت خارجها. وقد ابتهج المواطنون بهذا النصر على نحو موحد، أحيا مشاعر الوحدة والروح الوطنية في قلوب الناس. وبدت هذه المسيرات والاحتفالات الصاخبة التي استقبل بها الرئيس فرماجو رسالة موجهة إلى الخارج وإلى الداخل، مفادها أن من سيأتي بعد فرماجو عليه أن يدرك قبل كل شيء أن رهاناته على الدعم الخارجي لن توصله إلى "الفيلادوماليا" بقدر ما يوصله الرصيد الشعبي الذي أصبح الورقة الراحبة من الآن فصاعداً. وعلى عكس ما روج له البعض من تحذيرات من إغراق العاصمة بأنهار من الدماء، وتحويلها إلى حلبة صراع، وإرجاعها إلى المربع رقم واحد إذا لم يفز مرشح من بعض العشائر التي تنتمي إلى محيط العاصمة، فقد كُذبت الاحتفالات التي سادت العاصمة، ابتهاجاً بفوز فرماجو الذي لا ينتمي إلى العشائر المحيطة بالعاصمة، هذه التخرصات، لتؤكد أن الواقع هو العكس. وبات واضحاً للعيان أن العاصمة كانت متعطشة للتغيير من جديد، وللتحرر من الفاسدين والمخربين أكثر من أي وقت مضى، وأما العُقد القبلية فستبقى جمرة تحرق أصحابها من الداخل⁽²¹⁾.

ولم يكن فوز فرماجو بالرئاسة متوقعاً للمتابعين والمحللين للشأن السياسي الصومالي؛ فاستطلاعات الرأي كانت تضعه في المرتبة الرابعة، ولكنه استفاد من جملة التناقضات الفكرية والعشائرية في المشهد

مناطق الصومال، رابطة الشباب الصومالي في 15 أيار/ مايو 1943، بهدف مناهضة الاحتلال، والنضال من أجل الحرية والاستقلال. وبالفعل، تكلفت جهودهم بالنجاح، ونال الصومال استقلاله في عام 1960. ولا غربة في أن يقود جيل شاب جديد عملية التحول الديمقراطي في البلاد، بعد أن قاد مسيرتها نحو الحرية في زمن الاستقلال وإقامة الوحدة بين الجزء الشمالي الغربي الذي خضع للاحتلال البريطاني وبقية الأجزاء التي خضعت للاحتلال الإيطالي. وقد هيمن حزب رابطة الشباب الصومالي على الحكومات التي شكّلت بعد الاستقلال، إلى أن حدث الانقلاب وقُضِيَ على التجربة الديمقراطية الحديثة⁽¹⁶⁾.

وباعتبار أن المجتمع الصومالي مجتمع فتيّ جداً؛ إذ يمثل الشباب دون سن 35 عاماً نحو 75 في المئة من السكان بحسب أحدث تقدير سكاني في البلاد⁽¹⁷⁾، بينما تبلغ نسبتا البطالة والفقر 75 في المئة و80 في المئة من السكان على التوالي⁽¹⁸⁾، نستطيع أن نقول بثقة إن مشكلات المجتمع هي المشكلات التي تواجه الشباب، ومن أبرزها: العثرات الاجتماعية، والصراع النفسي، وضعف التحصيل العلمي والثقافي، وتعرس الزواج والإنفاق على الأسرة، والإدمان، والقلق والاكتئاب، والعنف، والبطالة. ويجب الاهتمام بتنمية ملكة القيادة لدى الشباب وإعدادهم من حيث تعلّم إدارة الذات، وإدارة الوقت، وإتقان فن الريادة والإقناع، إضافة إلى توسيع قاعدتهم المعرفية حول بناء العلاقات، والتصرف في المواقف المختلفة، والمشاركة في التخطيط والمتابعة والتقييم⁽¹⁹⁾.

إن الرؤية المستقبلية للديمقراطية في البلاد عموماً، ولدور الشباب في صياغة الانتقال الديمقراطي خصوصاً تتوقف على محورين؛ هما: مستقبل الشباب في المجتمع، ومستقبل المجتمع على أيدي الشباب. وعندما يتطابق هذان المحوران ويتجهان في الاتجاه نفسه، تتضح الرؤية المستقبلية للشباب بصفته فاعلاً أساسياً للتنمية والديمقراطية، وليس مفعولاً به، كما تتضح الرؤية المستقبلية للشباب بصفته مفعولاً لأجله من مختلف قطاعات المجتمع وفعالياته، مثلما تتضح جهود المجتمع التي ينبغي بذلها، والخطط الوطنية التي يتحتم وضعها من أجل أن يشكل الشباب مستقبل المجتمع وحدوده الحضارية ومقاماته الثقافية، على نحو يعكس تضافر جهود الشباب وحيويتهم،

16 "تاريخ رابطة الشباب الصومالي"، (باللغة الصومالية)، موقع هوبو، 2015/5/15، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/8LDW2S>

17 Pilirani Semu-Banda, "Youth in Somalia Plan for a Better Future," UNFPA Somalia, 14/3/2015, accessed on 24/5/2018, at: <https://goo.gl/fM1gss>

18 "الأوضاع الاقتصادية بالصومال بعد سنوات من غياب الدولة"، الجزيرة نت، 2016/7/30، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/hvR5sJ>

19 عزيزة علي، "محاضرة تقرأ أبرز التحديات التي تواجه الشباب العربي في منتدى الرؤاد الكبير"، جريدة الغد، 2011/2/10، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/eSVVGc>

20 عبد الله تركماني، "أبرز التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في العالم العربي"، الحوار المتمدن، 2012/4/7، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/vKuAn6>

21 عبد الحكيم ديرية، "دلالات فوز فرماجو الكاسح"، تكايا، 2017/2/12، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/gSFETw>

واضحًا في إطلاقهم حملة لجمع التبرعات بعنوان "حملة ساهم من أجل الوطن"؛ فقد تجاوب معها كثيرون من مختلف فئات الشعب، وخصوصًا المغتربين الذين أسهموا بمبالغ مالية كبيرة، وانطلقت الحملة أولًا في دول المهجر حيث يعيش ربع سكان الصومال.

خاتمة

بعد هذا الاستعراض يبقى السؤال: هل سيستمر الشباب في المحافظة على المكتسبات التي حققوها بعد الانتخابات؟ من المأمول أن يسعى الشباب إلى ترسيخ مواقعهم، وأن يحاولوا كسب مزيد من النجاحات في ميدان المشاركة السياسية والانتقال الديمقراطي. وما يعزز هذا هو امتلاكهم الحيوية، والمعرفة اللازمة لمواكبة تطورات عصر العولمة ومتطلبات الحياة الحديثة، وإن كانت تنقصهم الخبرات اللازمة في مجال الانتقال الديمقراطي وخوض غمار السياسة.

وحفاظًا على زخم التحول السياسي الذي قاده الشباب، فلا بد من مواصلة الانتقال الديمقراطي إلى جانب القوى الديمقراطية الحية في البلاد، ومناقشة القضايا الجوهرية التي تؤسس لبناء دولة مدنية وديمقراطية، تحترم الكرامة الإنسانية وأسس العدالة الاجتماعية، والمساواة والإنصاف؛ دولة يحظى الشباب فيها بالمستقبل الذي يليق بهم، والمساهمة في استكمال مراجعة الدستور المؤقت ليوافق التغيير نحو الديمقراطية، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت عبر الحراك الاجتماعي الشبابي، ودينامية المجتمع المدني الديمقراطي.

وبحكم موقعهم الديموغرافي المهم، سيطل الشباب العمود الفقري لكل حراك يشهده المجتمع الصومالي، ومن ثم يؤمل في دورهم في استكمال الانتقال الديمقراطي، ودمجهم في مختلف الهيئات والتنظيمات التي ينتسبون إليها بالضرورة أو ينضمون إليها بالاقتدار. وهذا ما سيتيح لهم التمتع بحريتهم في بلورة الآراء والأفكار لوضع الحلول لمختلف القضايا والمشكلات التي يعيشونها.

تستطيع فئة الشباب الصومالي أن تقدّم نموذجًا عربيًا، بعد سنوات من الانقسام والعنف، يبيّن كيف يمكن لهذه الفئة أن تحقق طموحاتها وتطلعاتها إلى الحرية والعيش الكريم. وهذا الأمر بعيد عن التذرع بالخصوصية لرفض الأطر الديمقراطية بحجة عدم تناسب الظروف وتعارض القيم والتراث؛ فليس هذا التذرع إلا ضربًا من التهرب من متطلبات الواقع واستحقاقاته. وهو تذرّع وإيه الغرض منه الاستحواذ غير المشروع على السلطة، وقد كان من نتائجه انتشار الإحباط، واليأس، والفقر، والمديونية، والبطالة، وأزمة هوية وانتفاء ونزعات طائفية وإثنية، وأنظمة وعلاقات عشائرية وقبليّة، وأزمة في

السياسي الصومالي، واستثمر عاملين؛ هما: اصطفاف الشباب والنساء حوله وقيادتهم لحملة⁽²²⁾؛ وأن المرشحين الثلاثة البارزين رأوا في فرماجو بديلهم المناسب في حال لم ينجحوا هم بأنفسهم. وأوعزوا بذلك إلى مناصريهم، وهو ما حسم الفوز لصالحه في نهاية المطاف.

ويرتبط التفاف الأجيال الجديدة حول فرماجو بدخول نسبة كبيرة من الجيل الجديد والشباب المثقف الواعي إلى البرلمان⁽²³⁾، وهم من سئموا الأحوال السياسية الراكدة، والأوضاع المزرية في البلاد، فبحثوا عن واجهة للتغيير، وقرروا توجيه البوصلة نحوها. وارتبط بذلك حصول فرماجو على ثقة بسطاء الناس وفقرائهم، خصوصًا شريحة الشباب، بعد أن قدّم لنفسه من خلال تجربته القصيرة جدًا والنجاحة في رئاسة الحكومة في عام 2010. والحال متعلق بنشوء وعي متعاظم بمخاطر السياسة العشائرية، وميل نحو تبني مبادئ وطنية جامعة. وقد امتاز فرماجو بأنه لم يكن مرشح عشيرة أو ولاية بعينها، أو مدفوعًا من جهات أجنبية. ولا ننسى أن هذه الانتخابات كانت بمنزلة استفتاء على رفض الإملاءات الإقليمية والتدخلات الأجنبية السافرة التي كانت السمة البارزة في الفترات السابقة. ولم يكن مستغربًا فشل سلاح الإغراء المالي وشراء الأصوات والذمم في هذه الانتخابات؛ فلم يكن المال هو العامل الحاسم لترجيح كفة مرشح على آخر أو ضمان صوت النائب البرلماني الصومالي، وبدا هذا واضحًا؛ إذ إن حسن شيخ محمود وعمر شارماركي دفعا أموالًا طائلة، مثل حملة الرئيس فرماجو، ولكن عنصر المال وحده لم يكن كافيًا⁽²⁴⁾.

ويشي تأمل الدور الشبابي في هذه المرحلة باستفادة الشباب من وسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن وسائل الإعلام المتنوعة، المسموعة والمقروءة والمكتوبة، في الترويج لمرشحهم. لقد كانت حملاتهم منظمة ومنسقة للتأثير في شيوخ العشائر ورؤساء الولايات الاتحادية، وحتى ممثلي المجتمع الدولي، بإقناعهم بضرورة انتخاب مرشحهم، واستطاعوا تصويره بوصفه المنقذ والمخلص من كل أزمات الصومال. وامتازت حملة فرماجو التي قادها الشباب بالتنظيم المحكم، والاستعداد المبكر، والاستفادة من أخطاء الحملة الانتخابية الفاشلة في دورة عام 2012 التي لم يحصد فيها سوى 14 صوتًا. وكان الأثر

22 "The Regional Risks to Somalia's Moment of Hope," International Crises Group, 22/2/2017, accessed on 24/5/2018, at: <https://goo.gl/0X9Ib1>

23 المقصود دخول نسبة مهمة من الشباب في البرلمان بغرفتيه، بلغت نحو 30 في المئة من مقاعد البرلمان، إلى جانب حصة المرأة التي بلغت 25 في المئة من المقاعد، وهي نسبة غير مسبقة وإن أخفقت النساء في الاستحواذ على كامل حصتهن بالوصول إلى الرقم المستهدف وهو 30 في المئة بحسب اتفاق مجلس التشاور الوطني الذي صاغ النموذج الانتخابي غير المباشر. انظر: Ibid.

24 "هل يكون فوز 'فرماجو' برئاسة الصومال بمثابة أمل جديد لحل أزمات البلاد؟"، التلفزيون العربي، 2017/2/20، شوهد في 2018/5/24، في: <https://goo.gl/ifgnK3>

اللغة التاريخية التي جمعت بين ثلاثة رؤساء تعاقبوا على الحكم في البلاد بمنصة واحدة وهم متشابكو الأيدي، وهذا ما لم يحدث في أي بلد عربي آخر حتى الآن، وأعطى للصوملة معنى إيجابياً لأول مرة؛ حتى إن أحد ناشطي وسائل التواصل الاجتماعي غرّد: "تصوملوا أيها العرب"⁽²⁷⁾.

المراجع

العربية

أبو بكر، عمر إيمان. **تجربة المحاكم الإسلامية في الصومال**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2008.

عبد القادر، سمية. "إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقياً". مجلة عمران. العدد 20 (2017).

علمي، أفياري. "المحاصرة السياسية في الصومال: المسار الخطر". تقارير. مركز الجزيرة للدراسات. 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. في: <https://goo.gl/jxtG5V>

عيسى، عبد الرحمن. "الصومال: جدلية الهوية بين الانتماء العربي والأفريقي". تقارير. مركز الجزيرة للدراسات. 8 آذار/ مارس 2016. في: <https://goo.gl/n429wa>

_____. "قراءة في المشهد السياسي والانتخابي في الصومال: تطورات وتوقعات". **تقييم حالة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. في: <https://goo.gl/5sL2er>

مجموعة مؤلفين. **التقرير الاستراتيجي الأفريقي الأول 2013-2014**. الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2014.

"المصالحة الوطنية الصومالية: قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج". مركز مقديشو للبحوث والدراسات. 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. في: <https://goo.gl/95tiHe>

الأجنبية

"The Regional Risks to Somalia's Moment of Hope." International Crises Group. 22/2/2017, at: <https://goo.gl/0X9Ib1>

علاقة المجتمع بالسلطة، وأزمة داخل المجتمع، محورها غياب مفهوم المواطنة، وأزمة داخل الحكومات، محورها غياب المشروعية، وأزمة مثقفين وثقافة فاقمت من الأوضاع المعقدة أصلاً.

والأمر مرهون، كذلك، باستقرار العلاقة بين الاتجاهات الأيديولوجية، وفهم أن المشهد السياسي سيقتسمه الجميع، سواء من الاتجاه المدني أو الاتجاه الإسلامي. ومن هنا، فلا بد من ترتيب الأوراق من جديد؛ إذ لا يمكن للشباب الصومالي المثقف الواعي أن يعتمد على تلك الأفكار المهرقة التي تتوشع رداء الدين ولا تؤتي ثماراً يانعة، بينما أجدتها الحقيقية، مثل أجنداث الآخرين، هي الصعود إلى الحكم، ولو على جماجم الشعب. إن التيار الإسلامي في الصومال في مرحلة ما بعد الربيع العربي ينبغي أن يكون أكثر وعياً بمسائل الهوية والصراع المحتدم حولها، وأهمية الاتكاء على الشرعية الواقعية، بدلاً من إدارة الظاهر للغرب والتصادم مع مفهوم الديمقراطية وأسس الدولة الحديثة، وهذا ما يذهب إليه الأستاذ محمد عمر أحمد، الخبير في الجماعات الإسلامية، الذي يقول: "المتوقع من التيار الإسلامي الجديد الاعتماد على أدوات التحليل السياسي، وتحاشي التسرع في الدخول في مواجهة مع الدول الغربية والجوار والمناحين، والابتعاد عن كل ما له صلة بالعنف، مع استخدام لغة تخفف من هواجس الغرب في مسائل الحقوق المدنية والسياسية، والتعددية السياسية، وحقوق المرأة والأقليات"⁽²⁵⁾.

ومن أجل تحسين فرص نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، ينبغي للحكومة، وممثلي المجتمع المدني، والقوى السياسية الفاعلة، والمجتمع الدولي أن يعملوا معاً على تحقيق ثلاث مهمات بسيطة ولكنها مفيدة:

- تسريع وتيرة تسجيل الأحزاب السياسية ووضع القوانين واللوائح النازمة للحياة السياسية وإصلاحها.
- احترام المواعيد والمهل الدستورية، وتجنب التأجيلات المتكررة للاستحقاق الانتخابي.
- ضمان عدم انزلاق الصومال مرة أخرى إلى جولة جديدة من الصراع العبي⁽²⁶⁾.

وختاماً، يبدو الصومال، بعكس معظم الأنظمة العربية، مرشحاً لتحقيق التحول الديمقراطي، وذلك بتسجيله رقمًا قياسيًا في عدد مرات انتقال السلطة سلميًا عبر الانتخابات، وقد تجسد ذلك في